■ ما موقع الجنوب من القانون الدولي في ضوء التعقيدات والمؤامرات والمعارك العسكرية؟

لماذا يصر جناح الإخوان في الشرعية على الحيلولة دون التوصل لحل سياسي؟

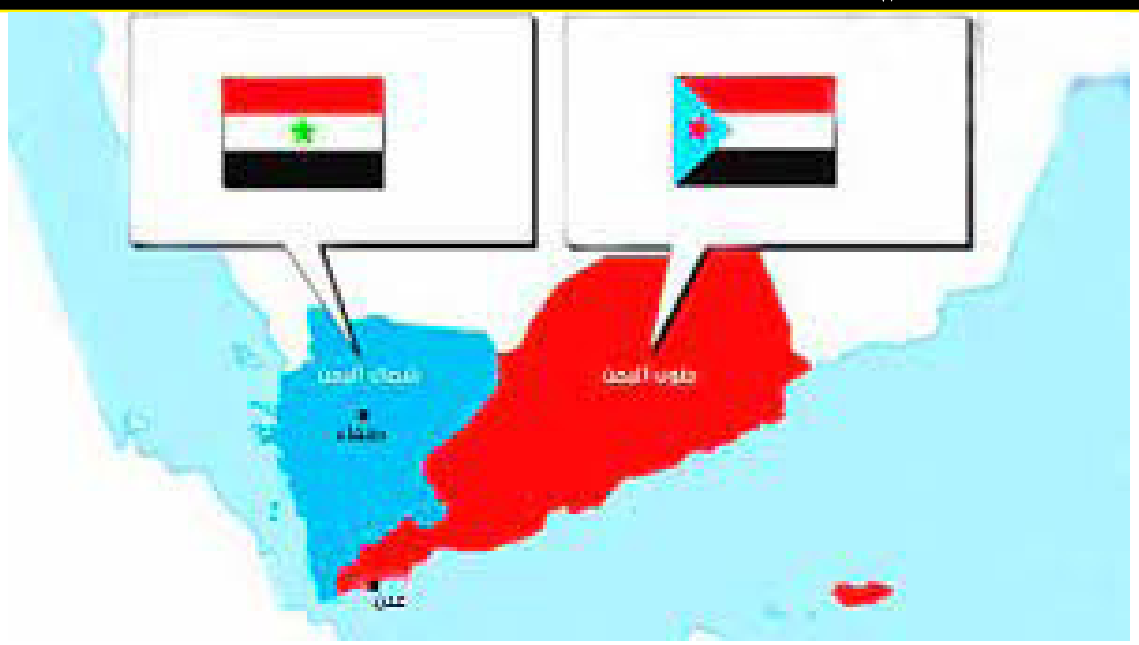

سكان الجنوب ما زالوا يدفعون ثمن تلك الوحدة

«الأمناء» كتب/ توفيق جزوليت:

سقطت عدن وباقي محافظات الجنوب بين أيدي القوات الشمالية التي كان يقودها الرئيس علي عبد الله صالح، وتدعمها مليشيات الإصلاح الإخوانية، وانتهت حرب صيف 1994م ومعها انتهت تلك الوحدة الاندماجية، ليصبح الجنوب مدمرًا، مستعمرًا، وأهله مواطنون من الدرجة الثانية، ولا يزال أهل الجنوب العربي في المحافظات الست يدفعون ثمن تلك الوحدة التي تحولت إلى انتكاسة ومعاناة.

هذه رؤيتي من وجهة نظر القانون الدولي لإنهاء الصراع في اليمن، ففي ضوء فشل اتفاق الرياض الذي لم يراوح مكانه، وإصرار جناح التجمع الوطني للإصلاح الإخواني في الشرعية على الحيلولة دون التوصل إلى حل سياسي لأزمة اليمن بدعم خارجي، خصوصا من قبل قطر وسلطنة عمان وتركيا، يتطلب مصارحة مع دول التحالف العربي وموقفهم من استعادة الجنوبيين لدولتهم، فالوضع لا يطمئن، والتلكؤ والتخاذل من قبل الرياض يخدم إخوان اليمن، ويزيد الطين بلة في معاناة الجنوبيين، كما يعقد من إمكانية إحلال السلم والسلام في اليمن كاملا.

من الناحية القانونية عقدت عام 1990م اتفاقية وحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية، وتم توقيعها في أبريل 1990م، كانت اتفاقية دولية، دخلت حيز التنفيذ عندما تم المصادقة عليها من قبل عدن وصنعاء، المادة الأولى من هذه الاتفاقية تنص على ما يلي: «تقوم بتاريخ 22 مايو1990 بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وحدة اندماجية كاملة» هذه المادة أنهت الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى الجمهورية اليمنية، لهذا فإن دولة الجنوب انتهت قانونيا بحكم الوحدة الاندماجية ومقتضياتها الدستورية.

فما هي البدائل المطروحة من قبل القانون الدولي لينبعث جنوب اليمن من تحت أنقاض دولة الوحدة التي فشلت بل وانتهت مع انطلاق الرصاصة الأولى لحرب 1994م؟

الخيار الأول هو تبني الفيديرالية، أو الأقاليم، علما أن هذا الخيار لا يخرق بنود الدستور الحالي، ولكن يتطلب تنازلات واسعة بين الطرفين التي مما لا ريب فيه غير متاحة بسبب الحروب ومواقف الطرفين المتباينة والمحتدمة. كما أن هذا الخيار لا ولن يخدم مطالب الشعب الجنوبي في فك الارتباط.

الخيار الثاني هو اللجوء إلى الحكم الذاتي، وهو بديل غير واقعي، لكون الحكم الذاتي سلاح ذو حدين نجاحه وضمان استمراره يعتمد على أربع ركائز أساسية لا تتوفر عند الحكومة المركزية في صنعاء (أي الحوثي) ولا عند ما تسمى بالشرعية التي فقدت شرعيتها عمليا وقانونا وسياسيا. هذه الاعتبارات الأربعة يحددها فقهاء القانون الدولي فيما يلي:

الحكومة المركزية التي تقترح الحكم الذاتي يجب أن تمارس حكمها في مناخ ديموقراطي.

الحكومة المركزية التي تقترح حكما ذاتيا يجب أن تحترم حقوق الإنسان وبالتالي حقوق الأقليات.

أن تسود الثقة بين الحكومة المركزية وحكومة الحكم الذاتي.

أن تعمل الحكومة المركزية على ضمان الحد الأدنى من الازدهار الاقتصادي في منطقة الحكم الذاتي..

هذه الاعتبارات لا توجد بأي شكل من الأشكال في منطقة اليمن.

لهذا وذاك يظل الاستقلال هو الخيار المنطقي والذي يتجاوب مع متطلبات الشعب الجنوبي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن وضع الجنوب وضع خاص، لأن جنوب اليمن كان دولة معترف بها دوليا قبل الوحدة.

فأين يتجلى دعم القانون الدولي لجنوب اليمن في إقامة دولة فوق أراضيه؟

اتفاقية «مونتيفيديو» للعام 1933م التي صادقت عليها الأمم المتحدة بعد إنشائها عام 1945،كما صادق عليها الاتحاد الأوروبي، وأضحت بالتالي قاعدة ومبدأ صريحا في القانون الدولي، وفقا للمادة الأولى بخصوص أشكال الدول، الدولة يجب أن تتوفر فيها المؤهلات التالية:

سكان مقيمون بشكل دائم.

أراضي محددة بوضوح.

حكومة قادرة على إنشاء علاقات مع دول أخرى.

بالنسبة للجنوب من المؤكد أنه قادر على تلبية هذه الشروط ما دام أن الحراك الجنوبي الذي يقوده المجلس الانتقالي الجنوبي بدعم من الرأي العام الجنوبي (المطالب بفتح حوار جاد مع التنظيمات السياسية التي تختلف معه لتقوية الجبهة الداخلية الجنوبية) يضع فك الارتباط مع جمهورية اليمن هدفا استراتيجيا لا تراجع عنه، فيجب التفكير في التحول من عقلية مجلس تحرري الى عقلية حكومة تضم كوادر جنوبية.

لا ريب أن القانون الدولي لا يتعارض مع رغبة أهل الجنوب في الاستقلال بل يدعمه على القيادة السياسية أن تنهج أسلوبًا مقنعًا وذكيًا في استعمال مقتضيات القانون الدولي.

*أستاذ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني - جامعة محمد الخامس.

فعالية لأدباء لحج عن التأليف والتوثيق الموسيقي وأهميته الفنية والتاريخية

لحج «الأمناء» خاص:

نظم اتحاد أدباء وكتاب الجنوب، فرع محافظة لحج، الخميس 2 سبتمبر 2021م، في مقره الكائن بجوار ساحة التحرير بمدينة الحوطة في لحج، فعالية صباحية تضمنت محاضرة بعنوان (التأليف والتوثيق الموسيقي وأهميته الفنية والتاريخية) قدمها الأستاذ الباحث الموسيقي عبدالقادر أحمد قائد، تطرق فيها لموضوع التأليف والتوثيق الموسيقي وأهمية حفظ الموروث والإنتاج الفني الغنائي.

وقدم شرحاً لما ورد في كتابه الموسوم (قراءة موسيقية في نشوء وتطور الأغنية اللحجية) الذي وثّق من خلاله العديد من الأعمال الغنائية اللحجية، مؤكداً أهمية دراسة الموسيقى دراسة أكاديمية، حاثاً الشباب على الإقبال على المعاهد الفنية والموسيقية لصقل مواهبهم وتطوير قدراتهم.

وتخلل الفعالية عدة مداخلات لمجموعة من أدباء وفناني لحج المخضرمين بالإضافة لبعض الاستفسارات التي تتعلق بموضوع المحاضرة والتي تفضل الباحث بالرد عليها.

وفي الختام قام الأستاذ عادل يحيى إبراهيم رئيس فرع الاتحاد بتقديم شهادة تقديرية تعبيراً رمزيا عن الامتنان واعترافاً بالجهود المبذولة من قبل الأستاذ الباحث عبد القادر أحمد قائد على أمل أن ينال التكريم اللائق مستقبلا.

وقال عبدالحكيم قاسم، رئيس الدائرة الإعلامية: «نالت فقرات الفعالية استحسان وتقدير الحاضرين، إلا أننا كجهة منظمة للفعالية كنّا نتمنى حضوراً أكثر للشباب الموهوبين بصفتهم الشريحة المستهدفة والأكثر احتياجاً لحضور مثل هذه الفعالية، وهذا ما نأمل أن يتحقق في فعاليات قادمة».

حضر الفعالية ممثلون عن قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي بالمحافظة والأمانة العامة لاتحاد أدباء وكتاب الجنوب بالإضافة إلى جمع من المهتمين بالشأن الفني والموسيقي، وتوثيق التراث اللحجي.